

فان جعل المبالغة في المقتدر ارض الحرام ففصل

يجب لفرغ وعبد وكافر على مندهم فلا يقتل امه
بابه ونحوه ولا ابوه امه ونحوه وعلى الاصل البنية والعتا
ر والعترة والعبد والكافر بحال الفعل **فصل**
وقتل المرأة بالرجل ولا يرد وفي عكسه تنوي ورثه
نصف وبنه وجماعه واحد وعالك لمنهم ذبه كامله
ان طلبت وذلك حيث مات فيحيى فعلهم مباشره او
سرايه او بالانصار ولو لم يرد فعل اخذهم فان اختلف
ففي المباشرة حله ان علم ويقدمه او اللبس تقدمه فان علم
تلغوه او اتحدى الوقت لرمه القوي والآخر ارض الحرامه
فقط ان علم والاولا شى عليها الامر بان الدعوى فان
كان القابل احد الحرام فقط والسرانه يلزم القوي
والاخرى في الاخرى وهو فيهما مع لست ضابطها وفي الما
شم كما امر ولعصم بخول **فصل** وما على
فالجماعه الا القتل ومحط نفسه حتى تحتوى الا فالع
ابنهم والقصاص وديات الباقات وفي الامن الامن
وشن ولك ولو راد احدها او تقضى فان تعدد والديه
ولا يوجد ما تحت الامته بها ولا ذكر صحيح بعين

الحالات

او خصى فان خول جاز لا تسبنا **فصل** ولو لم هشم
ان يوضع وارش المشعوذ ولا تنوي يصرمان نجد او تغرب او
قصاص ولا قصاص في الفقه وقصاص الاطراو على
القتل وينظر فيها البرق ومرافض فعدت غدا غيره استسفا
خفه اثم ولاخر البديه من الخالي الا الشركه في المقتصر

وقتل

او قوله او حكر ان تعقن ويستحق البديه وان كره الخالي
كامله ولو بعد قطع عضو وان يضاح ولو يفرقها وان يقتض
بصرب العتق فان تعدد وكيف امكن بلا تعدد ولا امها
الا لو سببه او خضوع تجالب او طيب ساكن او بليغ صغير
ولا يكتفى به فان فعل ضمن حصته شريكه وصلى مثل المعتز
غير المستحق فلم يستحق البديه ان لم يخبر الوارث الا بقصاص

وقتل ويستقطب بالعقوبة

ولو من احد الشركا وبسبها كته به عليهم ولو انكروا
والخالي ولا تسقط البديه ما لم يصرح بها او يعف عن دم القوي

او يفرغ